

مشروع قانون أساس

يتعلق بضبط مقاييس التمثيل الدوائرية وتحديد عدد مقاعدها

الفصل الأول : يضبط عدد أعضاء مجلس نواب الشعب وعدد المقاعد المخصصة لكل دائرة الانتخابية على قاعدة نائب لكل سنتين ألف ساكن، ويستند مقدار إضافي للدائرة كلما تبين بعد تحديد عدد المقاعد المخصصة لها أن عملية ضبط عدد الأعضاء تقضي إلى بقية تفوق ثلاثة ألف ساكن.

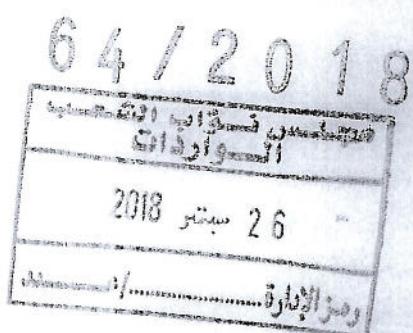
الفصل 2 : يضم مجلس نواب الشعب أعضاء يمثلون التونسيين بالخارج وحدد عدد المقاعد المخصصة لهم بثمانية عشر مقعدا. يضبط توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية بالخارج بالاستناد إلى الإحصائيات المحيطة للمرسمين بالقائمات الانتخابية بالخارج بمقتضى أمر حكومي.

الفصل 3 : تكون كل ولاية دائرة أو عدة دوائر على أن لا يتجاوز عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة العشرة.

ويستند مقعدان إضافيان للولايات التي يقل عدد سكانها عن مائتين وسبعين ألف ساكن.

ويستند مقدار إضافي للولايات التي يتراوح عدد سكانها بين مائتين وسبعين ألف وخمسين ألف ساكن.

الفصل 4 : يحدد عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة بأمر حكومي بناء على المقاييس المذكورة بالفصل الأول والفصل 2 من هذا القانون، وباعتماد الجدول السنوي لتحيين التعداد السكاني الذي يعده المعهد الوطني للإحصاء كل سنة.



شرح أصله

(مشروع قانون أساسي يتعلق بضبط معايير تقسيم الدوائر الانتخابية وتنقيح دليل التوزع)

في سنة 2014 ولإنجاز الانتخابات التشريعية تم تطبيق الأحكام الانتخابية التي تضمنها القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014. المتعلقة بالانتخابات والإستفتاء وبالتحديد الفصل 173 منه الذي نص على أنه " إلى حين صدور القانون المتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية، يعتمد تقسيم الدوائر وعدد المقاعد الذي أعتمد في انتخاب المجلس الوطني التأسيسي ".

وقد أجريت انتخابات 2014 على الأساس المذكور : 27 دائرة ترابية داخل التراب التونسي خصص لها 199 مقعداً موزعة وفق ما اقتضاه الأمر عدد 1088 لسنة 2011 المؤرخ في 3 أوت 2011 المتعلق ب التقسيم الدوائر الانتخابية وبضبط عدد المقاعد المخصصة لها لانتخابات أعضاء المجلس الوطني التأسيسي.

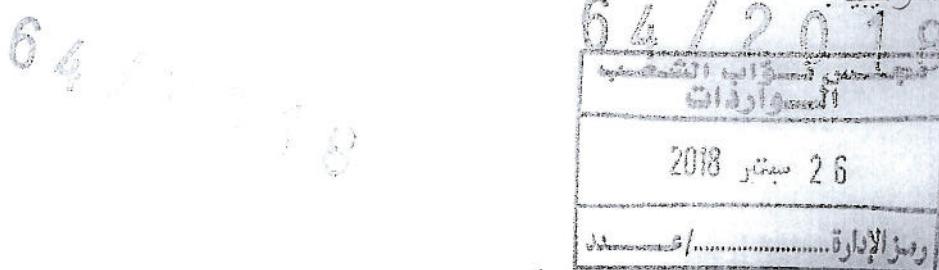
6 دوائر بالخارج خصص لها 18 مقعداً موزعة وفق ما إقتضاه الأمر المشار إليه أعلاه.

أما فيما يتعلق بالإستعداد لانتخابات 2019، فإن الفصل 106 من القانون الأساسي السابق الذكر إقتضى أنه « يتم تقسيم الدوائر الانتخابية ويضبط عدد مقاعدها بالإستناد إلى قانون يصدر سنة على الأقل قبل الموعد الدوري للانتخابات التشريعية».

ويترّد مشروع القانون المقترن بالتحديد في هذا الإطار، والذي يمكن تقديمها على النحو التالي :

من حيث الشكل : تم إعتماد طبيعة المادة التي يحتويها المشروع لتحديد شكله كمشروع قانون أساسي وليس قانون عادي، على أساس أن المعايير أو القواعد المرجعية للتقسيم وضبط عدد المقاعد متصلة اتصال عضوي وموضوعي بالقانون الانتخابي الذي اقتضى الفصل 65 من الدستور أنه يتّخذ شكل قانون أساسي.

كما اعتمدت عبارات الفصل 106 من القانون الأساسي لسنة 2014 لتحديد الأحكام التي سيتضمنها المشروع إذ اقتضى الفصل 106 أن تقسيم الدوائر وضبط عدد مقاعدها يتم بالإستناد على القانون، وهو ما يدعو إلى الإقتصار ضمن أحكام المشروع على القواعد التي تضبط معايير التقسيم وضبط عدد المقاعد على أن يترك تطبيق المعايير إلى النصوص التربوية.



أولاً : مواصلة اعتماد القاعدة الديمغرافية كصرح لضبطه ، و المعايير يتم تحديدها
العدد المعتمد (التحيين يتم بصورة دورية من قبل المعهد الوطني للأحصاء في شهر
جويلية من كل سنة).

ثانياً: مواصلة إعتماد المرجع الترابي للدائرة الانتخابية الذي هو الولاية مع تسيير عدد المقاعد بعشرون مقاعداً بحيث أن تتجاوز العدد المذكور يؤدي إلى تقسيم الولاية إلى دائرتين.

ثالثاً : مواصلة إعتماد قواعد التنفيذ كآلية لتعديل العدد بالنسبة للولايات التي تتميز بضعف القاعدة الديمغرافية

رابعاً : تثبيت عدد المقاعد المخصصة للدوائر بالخارج والذى يتمثل فى 18 مقعداً موزعة على 6 دوائر وذلك لضمان استقرار العملية الانتخابية خاصة على مستوى التسجيل والتنظيم والمراقبة بالنسبة للناخبين بالخارج.

في الختام يذكر أن الأجال الزمنية المتبقية لاستكمال إجراءات المصادقة على الأحكام المضمنة بمشروع القانون الأساسي تعتبر قصيرة ويتquin للفرض التأكيد على ضرورة الاستعجال عملاً بأحكام النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، حتى تصدر الأحكام المذكورة سنة قبل الموعد الانتخابي القادم أو قبل نهاية شهر أكتوبر من هذه السنة